فتامل قوله في صورة الاستعارة بالكناية
وكان قرينة لها اشارة الي قيدين اراد هما
المصنف وقصد الشارح المحقق بالتصريح بهما دفع
ما اعترض به الفاضل العصام على المصنف وها
وحاصل اعتراضه منا قشته من وجهين الاول ان كلا
هنا يشمل الترشيح والتخييلية لانه عبر بلفظه
الامر الخ وهو شامل للامرين جميعا مع انه خلاف
ما نص عليه السلف لان الذي نص السلف عليه
هو ان الذي اثبت للمشبه وانه مستعمل في معناه
الحقيقي والمجوز انما هو في الاثبات انما هو
التخييلية ولم ينبه هو على ذلك في الترشيح فلا يصح
نسبة ما ذكر الي السلف على عمومه والثاني انه لا ه
يلتئم مع قوله فيما بعد ويسمونه استعارة ه
تخييلية لان المسمى بذلك انما هو قرينة المكنية
فقط لا هي مع الترشيح الزائد عليها وحاصل
الدفع الذي اشار له الشم انما ذكر لا يرد الا لو كان
مراد المصنف بالامر مطلقه وليس كذلك بل المراد
الامر الكائن في صورة الاستعارة بالكناية
وكان قرينة لها فخرج بالقيد الاول الترشيح ه
التشبيه وبالثاني الترشيح المكنية كما ذكره الشم فيما
بعد فما قيل ان ايراد هما المصنف غايته انه ترك
الترشيح

التصريح بهما اتكالا على قرينة السياق فان المقام
للتحقيق قرينة الاستعارة بالكناية المصرح بتبعيته
ما ذكر للسلف والتام الكلمتان ولا حاجة الى ما ارتكبه
سعد حشمي العصام من التكلف في دفع الاعتراض
فتامل قوله مستعمل لفظه اشاره الى ان كلام
المصنف على تقدير المضاف لان الاستعمال من عوارض
الالفاظ ويحتمل كلامه الاستخدام بان يكون قد
ذكر الا[illegible] واراد معناه لان المثبت للمشبه
انما هو المعنى واعاد عليه الضمير في مستعمل واراد
لفظه لان المستعمل انما هو اللفظ قوله وانما الجاز
في الاثبات اي لا في غيره لانه انما من طرق الحصر
لانها بمعنى ما والا اي ما المجاز الا في الاثبات
قوله وهذا اي اثبات شيء الخ غفلي اي لا لغوي
لان المجاز اللغوي منجوز بالكلمة فيه عن موضعها
الاصلي والامر اعد كور لم يتجاوز به عن موضعه
الاصلي وسمي عقليا لانه التجوز في امر معقول
قوله كاثبات المحامي في نحو انبت الربيع البقل
اذا صدر من الموحد قوله وفي هذا اي قوله
وانما المجاز في الاثبات وضمير انه للمجاز العقلي
يسمى مجازا في الاثبات قال بعض المحققين
وينبغي ان يراد بالاثبات الاسناد والانضمام

اولاع

Copyright © King Saud University